

منذ الواقم الاقتصادي

الاحتياطي القانوني والقروض التنموية

محمد شريف أبو ميسم

يقصد بالاحتياطي القانوني، تجميد نسبة من ودائع المصارف ذات الصفة الجارية التي يشترط ايداعها في خزائن البنك المركزي وفق تعليمات تصدر من ذلك البنك .. وكان الهدف الأساس من نشوء الاحتياطي –منذ

القرن السابع عشر من قبل بنك انكلترا المركزي – هو الحفاظ على جزء من أموال المودعين في حالة اخفاق المصرف في سياسته الاستثمارية والاقراضية.. وقد اعتمد البنك المركزي العراقي اسلوب الاحتياطي القانوني كأداة من أدوات السياسة النقدية المتعلقة بالحالة التضخمية بغية سحب الكتلة النقدية من ساحة التداول غير التنموي، في وقت تحاول فيه الحكومة تفعيل دور الاقراض التنموي من خلال رصد المزيد من التخصيصات للمصارف التخصصية، الأمر الذي جعل فكرة الاحتياطي القانوني تنسحب على تلك التخصيصات لكونها ودائع حكومية في الحسابات الجارية أو في الحسابات ذات الطبيعة الجارية.. وبالتالي عرقلت العمل باتجاه تحقيق الهدف

ان لم نكن مخليين فأننا بحاجة لاعادة تصنيف الودائع الحكومية في المصارف من أجل تفعيل وتسريع عمليات التنمية الاقتصادية.. دون الركود الآلية الاحتياطي القانوني

ادارة المصرف الزراعي، مستعيدا رأس المال الخاص بالمبادرة الزراعية من الاحتياطي القانوني لكونه أساساً تنمويا لغرض النهوض بقطاع مهم من القطاعات الاقتصادية.. ان هذه الخطوة التي تؤشر الى حالة من التفهم الكبير لأهداف المبادرة الزراعية من قبل البنك المركزي، تدعونا لاعادة النظر بشأن الودائع الحكومية في المصارف الأخرى وخاصة منها ذات الطبيعة الجارية- كتخصيصات حكومية لدعم الاقراض التنموي في بعض من وزارات ودوائر الدولة، مثل تخصيصات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المتعلقة بقروض العاطلين عن العمل، وتخصيصات وزارة الصناعة المتعلقة بقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقروض مشاريع الامعار في المحافظات وتخصيصات المحافظات التي تقدم قروض وسلف للمقاولين.. وان لم تكن مخطين فأننا بحاجة لاعادة تصنيف الودائع الحكومية في المصارف من أجل تفعيل وتسريع عمليات التنمية الاقتصادية.. دون الركود الآلية الاحتياطي القانوني التي جاءت من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي عبر معالجة يراد بها الحد من حالة التضخم المستدام.. وليس من خلال تجميد التخصيصات التي ترصد للعمليات التنموية.

المستهلك في جامعة بغداد إلى أهمية الاتصال بجمعيات حماية المستهلك الموجودة في الساحة العراقية والبالغة ست جمعيات، والتعرف على تجربتها والاستفادة من أدائها لتنشيط دورها وتفعيل أدائها.

فيما كانت مداخله ناجي السوائي من التجمع الصناعي العراقي تدعو إلى أن "لا تقتصر جهود حماية المستهلك على مساءلة التجار عن تجاوزاتهم بل تمتد لتشمل مساءلة الأجهزة الحكومية التي تمارس سياسات تلحق الضرر بالمستهلك مثل وزارات الكهرباء والنفط والتجارة".

ثم تعاقب كل من عضوي مجلس النواب مني زلزلة وعاصمة البلداوي في التعقيب على مناقشات الحاضرين ودونت مقترحات المشاركين لعرضها في اجتماع مجلس النواب الذي من المنتظر أن يبت في المصادقة على قانون حماية المستهلك والذي سيكون كما قال عنه كامل الشيببي أول قانون لحماية المستهلك في تاريخ العراق.

وكانت عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب عامرة البلداوي، ذكرت وقت سابق ان "النواب ارتأوا تغيير عائدة مجلس حماية المستهلك ليعيدوا صياغة المادة بحيث يكون رئيس المجلس شخصية مستقلة ومتفرغة لأعماله وتمتع بخبرة ودراية باختصاصاته، بدلاً من تحميل المسؤولية لوزير التخطيط إضافة

وأوضحت ان "القراءتين اللتين استمع إليهما النواب لمسودة قانون حماية المستهلك أثارت اهتمام المشاركين وتعرضت مواد لمناقشات مستفيضة انطلاقاً من قناعتهم بأهمية وضع حد للتعاملات العشوائية والمتسمة بالفوضى والتجاوز على حقوق المستهلك".



منهجية للدكتور ستار البياتي، أشار فيها إلى أهمية أن يستوعب القانون المنتظر ما يمكن أن يلبي مصالح المواطن والإنتاج الوطني في القطاعات المختلفة. وفي معرض المناقشات التي أباها الحاضرون تطرقت رئيسة مركز بحوث السوق وحماية

العراقية من تفوق في حقول متنوعة بدءاً من صناعات الأصباغ والسمنت والأجهزة المنزلية الكهربائية". لافتاً النظر الى "تطور بصناعة أجهزة محلية تعمل على الطائفة الشمسية ستبدأ نزولها للسوق المحلية في وقت قريب". ثم كانت مداخله

الاقتصادية في المجلس إلى "ما يسببه الإغراق من خسارة كبرى للإنتاج الوطني الزراعي والصناعي على السواء، وبالتالي للاقتصاد العراقي برمته". وقدم رئيس التجمع الصناعي العراقي مداخله أشار فيها إلى "ما حققته الصناعة

النواب الدكتور عامرة البلداوي على "أهمية تشريع قانون عراقي لحماية المستهلك لمواجهة ما يتعرض له السوق العراقي من سياسة الإغراق من مناشئ مختلفة تلحق الضرر المباشر بالمستهلك العراقي". فيما تطرق رئيس اللجنة

وتطرق المشاركون في الندوة التي أقيمت في مقر مجلس محافظة بغداد إلى واقع الصناعات العراقية وعمليات الإنتاج والجهود التي تؤمن حماية المستهلك العراقي. وشددت عضوة اللجنة الاقتصادية بمجلس

بغداد/ الصدا ناقش خبراء اقتصاد ومسؤولون في ندوة بغداد، السبت، آليات تشكيل مجلس حماية المستهلك ضمن القانون الذي يناقشه أعضاء مجلس النواب تمهيدا لتشريع، وأكدوا ضرورة ان يلبي حاجات المواطن والإنتاج الوطني.

في العاشر من تشرين الثاني المقبل

التجارة تقيم تظاهرة اقتصادية دولية في معرض بغداد الدولي



اقتصادية لمشاركة الشركات المحلية والدولية مشيرا الى ان هناك تعاوناً آمناً من قبل الحكومة للمشاركين مستثمرين ودائرة كمارك متكاملة ومتابعة اعلامية لتأمين الاقبال الواسع للجهات المستفيدة من مسؤولين ورجال اعمال اضافة الى اهتمام الجمهور العراقي بمثل هذه المعارض.

واجاب السيد المدير العام وبحضور مدير شركة مجموعة الاعمال ناخر علي عن اسئلة الصحفيين مبينا المساحات الداخلية المخصصة وأسعارها سواء للشركات العراقية أو الدولية متمنيا في ختام حديثه النجاح لمثل هذه المعارض على طريق البناء والاعمار .

واشار الى ان تخصصات المعرض الدولي كثيرة ومتعددة الجوانب من بينها على سبيل المثال لا الحصر المقاولات والطرق والجسور وتقنيات البناء الاسكان الحديثة والتجارة العامة والكهرباء والجامعات والصحة والهاتف النقال والكمبيوتر والاستثمار في مجال المصارف والسيارات وصناعة الادوية والزراعة وحماية البيئة والسياحة والفندقة والخدمات السياحية وغيرها الكثير.

مضيفاً ان إقامة مثل هذا المعرض على ارض بغداد الحبيبة يعطي للمشاركين فيه أهمية استثنائية كون معرض بغداد اول مراكز العرض منذ عام ١٩٥٠ كما ان هناك جدوى



سوق الأوراق المالية ينفذ عقداً

مقداره ٦٧ مليون سهم

بغداد/ الصدا

أكد سبتي جمعة حسان مدير عام المعارض العراقية خلال مؤتمر صحفي حضرته وسائل الاعلام المختلفة انه بعد النجاح الذي تحقق في الدورة الوطنية الاولى في ايار الماضي بدأت الاستعدادات لاقامة الدورة الدولية بدعم واسناد من الحكومة العراقية والوزارات المختلفة وانها فرصة طيبة للتعامل المباشر مع المعنيين واصحاب القرار لتأمين تحديث البنية التحتية المتطورة للعراق واحداث طفرة تنموية واستثمارية في جميع المجالات تدعمها الثروة النفطية الهائلة ورغبة كبيرة من المجتمع الدولي في المساعدة في اعادة البناء والاستثمار في العراق.

نفذ سوق العراق للأوراق المالية في أولى جلساته للأسبوع الحالي، الأحد، عقدا عراقيا خاصا على مصرف آشور الدولي بمقدار ٦٧ مليون سهم. وبلغ سعر السهم الواحد دينارا و٥٠ فلسا (الدولار يعادل ١١١٨ دينارا عراقيا). ويذكر ان السوق قد سبق ان افتتح تعاملاته بتنفيذ عقد عراقي على مصرف المنصور بمقدار تداول بلغ مليون سهم، وبلغ سعر السهم الواحد دينارا و٢٠٠ فلس (الدولار يعادل ١١١٨ دينارا عراقيا)، وكان سوق العراق للأوراق المالية افتتح تعاملاته اليوم بعقد عراقي على مصرف الشمال بلغ مقداره ٥٠٠ الف سهم، وسعر السهم الواحد ثلاثة دنانير. وسوق العراق للأوراق المالية يعقد ثلاث جلسات اسبوعية في أيام الأحد والثلاثاء والخميس، ويبلغ عدد الشركات المسجلة فيه ٩٥ شركة.

أسعار المواد الغذائية

المادة	وحدة القياس	متنل السعر
بيض المائدة	طبقة (30) بيضة	5250
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	2750
لحم البقر	1 كغم	10.000 - 9.000
لحم الغنم	1 كغم	10.000 - 9.000
لحم الدجاج المستورد (سادي)	1 كغم	4250
لحم الدجاج المحلي	1 كغم	4750
معجون طماطم (إيراني)	علبة 1 كغم	2250

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
الطماطم	600 دينار/ كغم	عنب	750 دينار/ كغم
البطاطا	600	خوخ	1500
الخيار	750	موز	1750
الباذنجان	500	رقي	500
الباامياء	1000	بطيخ	1000
البصل	500	ليمون	1000

أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار

الملة	رمز الملة	سعر البيم بالدينار IQD العراقي	سعر الفراء بالدينار IQD العراقي
الدولار الأمريكي	USD	1191.000	1189.000
اليورو الأوروبي	EUR	1761.200	1737.400
اليون الاسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدنماركي	DKK	249.770	249.646
آين الياباني	JPY	11.211	11.205